ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرقابة الإدارية الإلكترونية واقعها ومستقبلها في الأردن

Electronic Administrative Control: Its Reality and Future in Jordan

د. محمد مقبل العندلي

Dr. Mohammad Moqbel Alandali

أستاذ القانون الإداري المشارك

Associate Professor of Administrative Law

كلية القانون – جامعة اربد الأهلية

Faculty of Law- Irbid National University

mohammad_alandali@inu.edu.jo

تاريخ استلام البحث: 2 / 10 / 2025 تاريخ قبول البحث: 15 / 11 / 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الرقابة الإدارية الإلكترونية واقعها ومستقبلها في الاردن، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لموضوع هذه الدراسة حيث تم التعرف على مفهوم الرقابة الإدارية الإلكترونية وما هو واقعها في الأردن ومجالات تطبيقها والمستقبل المرسوم لها، وتكمن مشكلة الدراسة في وجود نقص في متطلبات تطبيق هذه الرقابة للعديد من الأسباب التي قد تؤثر على تعميم هذه الرقابة على مختلف الإدارات لأهميتها في تعزيز الكفاءة والشفافية في مختلف القطاعات ، وتحسين الأداء المؤسسي وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها تحفيز الموظفين على استخدام الإدارة الإلكترونية والتوسع في استخدامها لزيادة حجم العمل المنجز وزيادة كفاءتهم، وضرورة إعطاء دورات تدريبية للعاملين في مجال الممارسات المتعلقة بالإدارة الإلكترونية لما لها من دور في تحسين مستويات الأداء. وعرض محاضرات او فيديوهات توعوية عن طريق وسائل الإعلام عن أهمية الإدارة الإلكترونية لتوعية المواطنين بأهميتها وإجراء المزيد من الدراسات بخصوص هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الإلكترونية، الرقابة التقليدية، الحاسب الآلي، التكنولوجيا الحديثة.

Abstract:

This study aimed to identify the reality and future of electronic administrative control in Jordan. The descriptive analytical approach was followed due to its suitability to the subject of this study. The concept of electronic administrative control was identified, its reality in Jordan, its areas of application, and its planned future. The problem of the study lies in the lack of requirements for implementing this control for many reasons that may affect the generalization of this control to various departments due to its importance in enhancing efficiency and transparency in various sectors, improving institutional performance, and the quality of services provided to citizens.

The study reached a set of results and recommendations, the most important of which are motivating employees to use e-management and expanding its use to

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

increase the volume of work completed and enhance their efficiency. It also emphasizes the need to provide training courses for employees in the field of e-management practices due to their role in improving performance levels. It also calls for presenting lectures or awareness videos through the media about the importance of e-management to educate citizens about its significance, and for further studies to be conducted on this topic.

Keywords: electronic control, traditional control, computer ,modern technology

المقدمة

تعتبر الرقابة من أهم وظائف الإدارة العامة من أجل تحقيق الغاية من وجودها وعلى اختلاف الأنشطة التي تقوم بها، فالرقابة هي عملية تهدف للتأكد وبشكل مستمر من سير الأداء لتحقيق ما تم وضعه من خطط وأهداف للمؤسسة أو الدائرة.

وقد عاصرت البشرية عبر تطورها في العديد من العصور المميزة ومنها العصر الحجري، والعصر الزراعي ومن ثم العصر الصناعي وحاليا عصر الإنترنت أو الثورة المعلوماتية، وقد دخل الإنترنت معظم الأنشطة الإنسانية كالتجارة والسياسة والإدارة، حيث أن التطور السريع في عالم الاتصالات جعل الدول والحكومات تفكر بالاستفادة من هذه الثورة التقنية في القيام بأعمالها وتقديم الخدمات للمواطنين بطريقة إلكترونية.

يعد موضوع الحكومة الإلكترونية من أهم التطبيقات الإدارية المعاصرة والمتطورة، والتي ظهرت خلال السنوات الماضية وتشغل حيزاً في الحاضر والمستقبل، لذلك أصبح أثر دخول التكنولوجيا والانترنت على الإدارة ليس مظهراً شكلياً فقط بل يدخل في البعد الإداري مما أدى الى تطور المفاهيم الإدارية وظهور التخطيط الالكتروني والتنظيم الالكتروني والقيادة الالكترونية والرقابة الالكترونية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وهذا الاختلاف بين الإدارة الالكترونية والإدارة التقليدية يستوجب البحث في كيفية الرقابة الإلكترونية الإدارية ومستقبلها وحاضرها ونخص هنا الأردن في هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة:

تشوب الرقابة الإدارية في شكلها التقليدي الكثير من السلبيات والتحديات، وقفت حجر عثرةٍ أمام تحقيقها لأهدافها المطلوبة وشكلت بدورها بيئةً ملائمة للفساد الإداري، لذلك كان لا بد من الانتقال الى شكل متقدم من أشكال الرقابة يضمن الوقوف في وجه هذه الظاهرة. ونتيجة للتطور الهائل في التكنولوجيا والتغيرات التي يشهدها العصر الحالي عملت الإدارات والمؤسسات على مواكبة هذه التطورات والتغيرات بمختلف أبعادها، واستخدامها لكافة الأدوات والأساليب الحديثة التي تضمن قدرتها على تحقيق أهدافها، لذا تكمن مشكلة الدراسة في وجود نقص في متطلبات تطبيق هذه الرقابة للعديد من الأسباب التي قد تؤثر على تعميم هذه الرقابة على مختلف الإدارات لأهميتها في تعزيز الكفاءة والشفافية في مختلف القطاعات ، وتحسين الأداء المؤسسي وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة وهي كالآتي:

1. ما هي الرقابة الإدارية بصورتها التقليدية أو الإلكترونية؟
2. ما هي الصعوبات الإدارية والبشرية والتكنولوجية والمالية التي تواجه استخدام الرقابة الإلكترونية في الأردن؟
3. ما هي متطلبات تطبيق الرقابة الإدارية الالكترونية؟
4. هل طبق الأردن الرقابة الإلكترونية على أرض الواقع؟
5. ما دور الموظفين في الرقابة الإدارية الالكترونية؟
6. ما هو دور الرقابة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من كونها تتناول موضوع الرقابة حيث تلقي هذه الدراسة الضوء على أثر الرقابة الإلكترونية على الأداء الوظيفي ومعرفة الصعوبات التي قد تواجهها.

الأهمية العملية: تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال تسليطها الضوء على الرقابة الإلكترونية المتبعة في الإدارات الرسمية في الأردن ومعرفة الصعوبات التي قد تواجهها وما تسفر عنه من نتائج وتوصيات مما يتيح للقيادات اتخاذ قرارات مناسبة للاستفادة القصوى من الرقابة الالكترونية خاصة فيما يتعلق بتحسين أداء الموظفين للوصول إلى الأهداف المنشودة.

يكتسي البحث في موضوع الرقابة الإدارية الإلكترونية واقعها ومستقبلها في الاردن أهمية خاصة، باعتباره يتناول موضوعا حديثاً، تقل فيه الدراسات العلمية لذلك فإن هذه الدراسة تشكل محاولة لإثراء المعرفة العلمية في هذا المجال ،إضافة الى أن الرقابة الألكترونية على الأعمال الإدارية تشكل مفتاحاً مهماً للحد من الفساد الإداري ومحاولة التقليل من آثاره .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الرقابة الإدارية الإلكترونية واقعها ومستقبلها في الأردن ، وذلك من خلال التعرف على :

1. بيان مفهوم الرقابة الادارية الإلكترونية .
2. بيان الصعوبات الإدارية والبشرية والتكنولوجية والمالية التي تواجه استخدام الرقابة الإلكترونية في الأردن.
3. الوقوف على متطلبات الرقابة الإدارية الالكترونية.
4. النظر في توجه الأردن لتطبيق الرقابة الإدارية الالكترونية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5. معرفة دور الموظفين في تعزيز الرقابة الالكترونية .

6. النظر في اسهام الرقابة الالكترونية في ظاهرة الفساد الإداري.

منهجية الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، الضروري للتعريف بالرقابة الإلكترونية وتوضيح خصائصها ومميزاتها والصعوبات التي تواجه تطبيقها في الأردن بالإضافة الى تحليل المميزات والخصائص وتحليل الصعوبات مما يساعد في تحديد العلاقة بين الرقابة الإلكترونية الإدارية وأداء العاملين في المؤسسات العامة. كما سنصف واقع الرقابة في الأردن ومستقبلها لذلك جاء هذه المنهج الملائم للدراسة، وقد تم تقسيم هذه الدراسة لمبحثين رئيسيين، خصص المبحث الأول للوقوف على ماهية الرقابة الإدارية الالكترونية والمبحث الثاني لمتطلبات الرقابة الإدارية الالكترونية.

المبحث الأول: ماهية الرقابة الالكترونية

الإدارة الإلكترونية هي عملية تحويل ونقل وتغيير شكل الأعمال والخدمات التقليدية وجعلها أعمالاً تنفذ عبر الأجهزة الإلكترونية، بمعنى الاستغناء عن الإدارة بالإسلوب الورقي التقليدي.

كانت البيانات الحسابية والإحصائية في العقود الماضية تعد على أنظمة الحاسوب الرئيس التابع للحكومة المركزية فقط، لكن مع بداية الثمانينات الميلادية حدث تطوراً كبيراً في هذا المجال إذ بدأ إعداد الموازنات يتم على أجهزة الحاسوب صغيرة الحجم وعلى المستويات كافة، حتى المرافق المحلية الصغيرة [1]. وتم استخدام الجداول الالكترونية التي تتيح لصناع القرار، إمكانية إجراء المقارنات السريعة

[1] العبود، فهد بن ناصر (2003)، **الحكومة الإلكترونية بين التخطيط والتنفيذ**، مكتبة فهد الوطنية، السعودية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بين التكاليف والنفقات، والأصول والمطلوبات بطرق متنوعة ومختلفة، إضافة إلى تمكينهم من عمل تقديرات للاحتمالات المستقبلية مبنية على افتراضات مختلفة.

ولدراسة ماهية الرقابة الإدارية سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تعريف الرقابة التقليدية والإلكترونية.

المطلب الثاني: مميزات الرقابة الإلكترونية والمآخذ عليها.

المطلب الأول: تعريف الرقابة التقليدية والإلكترونية:

يعد مصطلح الرقابة من المصطلحات التي لا يفضلها الكثير من الناس، تبعا لما تحمله من معاني إجتماعية غير مستساغة حيث تقترن بالمراقبة والفضول ووتبع أخطاء الآخرين وما إلى ذلك من المعاني، ولكن بالنظر إلى الرقابة من اتجاه الإدارة فإنها تمثل أحد وظائفها التي تقترن بضمان تنفيذ خططها وبرامجها وأهدافها، وتظهر الرقابة بصورتين إما الرقابة التقليدية او الرقابة الإلكترونية [2]، وهو ما يقضي التمييز بينهما ضمن فرعين:

الفرع الأول: تعريف الرقابة الإدارية التقليدية.

الفرع الثاني: تعريف الرقابة الإدارية الإلكترونية.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الإدارية التقليدية

[2] د. وردة، خلاف(2021)،دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، **المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية،6**(3)، ص61.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعرف الرقابة في شكلها التقليدي بأنها "متابعة العمل وقياس الإنجاز والأداء الفعلي له، ومقارنته بما هو مخطط باستخدام معايير رقابية، بحيث تحدد الإنجازات الإيجابية التي يجب تدعيمها والانحرافات السلبية التي يجب معالجتها مستقبلاً وبالتالي تحقيق الاهداف المرجوة، وتفادي مواجهة المفاجأت" .[3]

وعرفها البعض بأنها متابعة العمليات الإدارية وكيفية تنفيذها والقائمين على تنفيذها بهدف تقييم أدائهم وتحقيق الهدف المرجو بوقت وتكلفة أقل ودقة أكبر [4].

ويعرف الباحث الرقابة الإدارية بأنها وظيفة إدارية تقوم على مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى ضمان سير العمل الإداري بكفاءة وفاعلية.

الفرع الثاني: تعريف الرقابة الإدارية الإلكترونية

يعد مفهوم الإدارة الإلكترونية مفهوما حديثا ظهر بالتزامن مع تقنية المعلومات الحديثة بحيث تغير مفهوم الرقابة التقليدية ليكتسب الصبغة الإلكترونية بعيداً عن الإدارة التقليدية الكلاسيكية[5]، إلى الرقابة المستمرة المحفزة على انخراط الجميع في معرفة كل ما يوجد في إدارتهم.

[3] أبو أمونة، يوسف محمد يوسف2009، **واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونيا في الجامعات الفلسطينية النظامية–قطاع غزة** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة،ص66.

[4] الضحيان، عبد الرحمان (1994)، **الرقابة الإدارية المنظور الإسلامي المعاصر تجربة السعودية**، الرياض: مطبعة المدينة، ص21.

[5] د. وردة، خلاف(2021)، مرجع سابق، ص57.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حيث أنها رقابة تعتمد في أساسها على استخدام جهاز الحاسوب والبرامج الحاسوبية [6] . لتحقق أهدافها المرجوة بجهد ووقت وكلفة أقل وبدقة أكبر، وتتعدد صور الرقابة الإلكترونية منها مراقبة المكالمات الهاتفية ومراقبة الموظفين بأجهزة الفيديو ومسح البريد الإلكتروني وتتبع استخدام الانترنت كما يوجد أنظمة يمكنها تتبع ضغطات المفاتيح على أطراف الكمبيوتر [7].

ويمكن القول أن الرقابة الإلكترونية هي تجميع قدرات الحوسبة والإدارة والأفراد في إطار اتصال وتواصل تفاعلي فعال للتحقق من سير أعمال الإدارة وفقاً للقوانين[8].

وعرفها البعض بأنها عملية ميكنة أنشطة الإدارية والاعتماد على التقنيات المعلوماتية الضرورية لتحقيق أهداف الإدارة وتقليل استخدام الأوراق والتخلص من الروتين الإداري وإنجاز الأعمال بفاعلية وسرعة ودقة أكبر لتكون كل إدارة مرتبطة بالحكومة الإلكترونية لاحقا [9].

ويعرف الباحث الرقابة الإلكترونية بأنها : استخدام التقنية الحديثة في عملية الرقابة على أداء الموظفين لتحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفعالية وأن كل شيء يسير وفق ما تم التخطيط له مسبقاً.

المطلب الثاني: ميزات الرقابة الإلكترونية والمآخذ عليها

---

[6] م. جاسم، فائز عبد الحسن(2017)، استخدام الرقابة الإلكترونية في الحد من تسجيل العمليات غي القانونية في البطاقة التموينية (3) نموذج مقترح لبرنامج رقابة إلكترونية، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**،**14**(2)،ص1112.

[7] Hamed, Al-Rjoub & Zabian, Arwa & Qawasmeh, Sami 2008. Electronic Monitoring: The Employees Point Of view (3)P190. , **Journal of Sciences, 4**

[8] د. بسيوني، عبد الحميد(2008)، **الحكومة الإلكترونية تنمية وبناء الدولة**، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط1، ص43.

[9] عون، بشير (2023)، الإدارة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها، **مجلة الأستاذ**، (24)، 48-57، ص50.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إن الرقابة الإدارية بشكل عام تمثل أهم المبادئ في القانون الإداري وهو مبدأ المشروعية بحيث تخضع جميع أعمال الإدارة للقانون وهذا تبعاً لحساسية السلطة الممنوحة لها والتي تعتبر ذات صلة وثيقة بحقوق وحريات الافراد [10]، لذا تتجه معظم الدول في الوقت الحالي إلى الأخذ بالرقابة الإدارية الإلكترونية نظراً لما تحمله من ميزات تتمثل بتوفير الوقت والجهد والعمل بسرعة ومراقبة الأنشطة الإدارية بشكل فعال وحماية لحقوق الافراد وحرياتهم وعلى الرغم من ذلك إلا أنها نالت عدد من الانتقادات والمآخذ ولأهمية التعرف إلى تقدير الرقابة الإلكترونية سيتم التطرق لها من خلال فرعين:

الفرع الأول: ميزات الرقابة الإدارية الإلكترونية.

الفرع الثاني: المآخذ على الرقابة الإدارية الإلكترونية.

الفرع الاول: ميزات الرقابة الإدارية الإلكترونية

الرقابة الإدارية الإلكترونية استخدام أنظمة وشبكات المعلومات المعتمدة بشكل رئيسي على الأنترنت، مما يضمن فحص وتدقيق ومتابعة شاملة وبتكلفة أقل وفي وقت أسرع، وهذا ما يحقق لها مزايا كثيرة يمكن تحديدها كما يلي : [11]

1. الوصول إلى المعلومات بسرعة بسهولة وتقنين الدخول إليها.
2. نشر اللوائح والإجراءات الخاصة بالخدمات الإدارية ومعايير تقييمها وإمكانية الاطلاع عليها بصورة إلكترونية.

---

[10] د. الخولي، عمر و د. المصري، صباح(2012)، **مبدأ المشروعية بين الشريعة الإسلامية وبين النظم الوضعية "دراسة مقارنة"**، بدون ناشر، جدة، ص50.

[11] السميري، مريم عبد ربه(2009)، **درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة وسبل التطوير** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، ص81.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. سهولة التعرف على متخذي القرار مما يجعل له أثر إيجابي في تحديد المسؤولية بشكل دقيق عند ارتكاب الأخطاء.
4. تبادل المعلومات بسهولة وفاعلية عبر قنوات الاتصال المتعددة .
5. وضع معلومات كاملة عن الإجراءات الإدارية مما يتيح إنجاز المعاملات بصورة إلكترونية .
6. استخدام الوسائل التقنية في تقدم معلومات الدقيقة والكافية عن الأداء الفعلي للأفراد والمنظمة .
7. تقديم المعلومات ذات الأهمية عن طريق تقارير تنشر بصورة متكررة توضح الأخطاء وتصححها في وقت مبكر.
8. الحد من الإهمال والسرقات والتبذير مما يحمي الموارد المنظمة ويكافح ظاهرة الفساد الاداري.
9. تعزيز الثقة وهذا ما يقلل من الجهد المطلوب من الجهة الإدارية.
10. ذات نطاق واسع تساعد على معرفة الجميع بظروف عمل الإدارة.

ويجد الباحث بالإضافة إلى ما سبق بعض المزايا الأخرى للرقابة الإدارية الإلكترونية ومنها:

1. تقليل الاعتماد على المصدر البشري وبالتالي تقليل نسبة الخطأ في إنجاز العمل.
2. الرقابة بصورة فورية ومستقبلية بدلاً من الرجوع إلى الماضي بشكل متكرر مما يتيح الفاعلية بالرقابة.
3. تقييم أداء العاملين بشكل دقيق والتعرف إلى جوانب القوة والضعف مما يسهم في تعزيز جوانب القوة وتفادي جوانب الضعف ومعالجتها.
4. مركزية الرقابة.
5. مكافحة ظاهرة الفساد الإداري من خلال الشفافية التي توفرها الرقابة الالكترونية وإمكانية تتبع المعاملات والكشف عن السلوكيات التي تشير إلى وجود فساد في وقت مبكر وتسهيل الإبلاغ عن الفساد.

الفرع الثاني: مآخذ الرقابة الإدارية الإلكترونية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفي مقابل هذه المزايا هناك العديد من المآخذ التي تسجل على الرقابة الالكترونية منها:[12]

1. تفتقر الرقابة الإلكترونية للتفاعل الإنساني الذي هو الأساس في كل تطوير حقيقي في الإدارة سواء تعلق الأمر بالموظفين أو الأنظمة أو المعايير أو غيرها.

2.تثير الرقابة الالكترونية انزعاجاً شديداً لدى البعض لعلمهم بأن الإدارة تراقب نشاطاتهم أولاً بأول، لا سيما وأن البرمجيات الجديدة أصبحت تسجل أنشطتهم عبر الانترنت.

المبحث الثاني: متطلبات وتطبيقات الرقابة الإدارية الإلكترونية

تعتبر الرقابة الإدارية الالكترونية من الأدوات الحديثة ذات الأثر في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتعتمد هذه الرقابة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل الرقابة والتقييم، كما تتطلب موارد بشرية مؤهلة، ومن خلال هذا المبحث سيتم استعراض متطلبات الرقابة الإدارية الالكترونية وتطبيقاتها الفعالة في المؤسسات الأردنية من خلال ما يلي:

المطلب الأول: متطلبات الرقابة الإدارية الالكترونية.

المطلب الثاني: تطبيق الرقابة الالكترونية في الأردن

المطلب الأول: متطلبات الرقابة الإدارية الإلكترونية

نشأت معظم القوانين والأنظمة في ظل بيئة تقليدية مما قد يؤثر سلباً على الرقابة الالكترونية من حيث عدم وجود البيئة الملاءمة تبعاً لما تتطلبه الرقابة الالكترونية من بيئة قانونية مناسبة لحماية البيانات وسريتها وتخزينها وأمن شبكات الاتصال، وفي الوقت الحالي سارت بعض الدول المتقدمة لإبرام بعض المعاملات والتعاملات الكترونياً ومثاله العقد الإداري الالكتروني من خلال وضع تنظيم للسماح للجهات الحكومية بإبرام العقود الإدارية الكترونياً ومنه ما نظمته الولايات المتحدة من قانون UCTA

[12] أحمد، محمد سمير (2009)، **الإدارة الالكترونية**، عمان: دار الميسرة ،ط1،ص285.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويشترط هذا القانون في العقود الالكترونية موافقة المتعاقدين على إبرامها بالإضافة إلى القانون الفدرالي الموحد FUTA الذي يعنى بالمعاملات الالكترونية [13].

وتبعاً لتوجه الدول لاستخدام الرقابة الإدارية الالكترونية سيتم دراسة متطلبات الرقابة الإدارية الإلكترونية ضمن ما يلي:

الفرع الأول: متطلبات النظام الالكتروني.

الفرع الثاني: متطلبات الكوادر البشرية.

الفرع الأول: متطلبات النظام الالكتروني

أولاً: الحاسب الآلي:

يقصد بالحاسب الآلي تلك الآلة الالكترونية التي يتمثل عملها باستقبال وتخزين ومعالجة وتحويل البيانات وإجراء العمليات الحسابية والمنطقية عليها،ويعد فيها العنصر البشري مسؤولاً عن استخدام الحاسب الألي ووضع الإجراءات والضوابط للاستفادة منه والرقابة على هذا الاستخدام [14].

وللحاسب الآلي عدة مكونات أساسية وهي :[15]

1- وحدة الإدخال

2-وحدة التخزين الرئيسية

3- وحدة الحاسب والمنطق

4- وحدة التحكم والسيطرة

5- وحدة الإخراج

---

[13] د.كامل غراب ود. فادية حجازي(1999)، نظم المعلومات الإدارية مدخل إداري، مصر: مكتبة الإشعاع،ص136.

[14] د.المرجع نفسه، ص136 .

[15] السالمي، علاء الدين عبد الرزاق (2006)، **نظم دعم القرارات**، ط1، الأردن: دار وائل للنشر، ص182.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيا: شبكات الحاسب الآلي

وهي الارتباط بين مجموعة من أجهزة الكمبيوتر عبر عدد من القنوات السلكية أو اللاسلكية مما يتيح التشغيل والمعالجة وتتعدد أنواع الشبكات ومنها:[16]

1-الشبكات المحلية

2-الشبكات المتوسطة

3-الشبكات اللاسلكية

4-شبكة الانترنت

5-شبكة الاكسترانت

الفرع الثاني: متطلبات الكوادر البشرية

تعتبر الكوادر البشرية عنصر أساس في الإدارة لذلك لابد من تهيئة الكوادر البشرية وتهيئتهم بصورة جيدة على استخدام الحاسوب للعمل على تفعيل الرقابة الإدارية الإلكترونية بصورة فعالة وهذا عن طريق: [17]

1-عقد المحاضرات والندوات لتوعية وتعريف جميع أفراد المجتمع بتقنية المعلومات.

2-إدخال تقنية المعلومات كمقررات دراسية في المناهج التعليمية.

3-التطوير المستمر لأنظمة التعليم والتدريب بشكل يتناسب مع صورة الحكومة الإلكترونية.

4-دعم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بالتقنيات المعلوماتية.

المطلب الثاني: تطبيق الرقابة الإلكترونية في الأردن

[16] كوسا، اياد و رفقة، ايفا (2000)، **شبكات الحاسب النظرية والتطبيق**، سوريا: شعاع للنشر والتوزيع، ص16.

[17] كوسا، اياد و رفقة، ايفا، **شبكات الحاسب النظرية والتطبيق** ، مرجع سابق، ص47.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نظرا لما تناله الرقابة الإدارية الالكترونية في الوقت الحالي من أهمية توجهت معظم الدول المتقدمة على الأخذ بها نظراً لإسهامها في تعزيز الكفاءة والشفافية في مختلف القطاعات وتحسين الأداء المؤسسي وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين لذا لابد من النظر في موقع المملكة الأردنية من الأخذ بالرقابة الإدارية الإلكترونية ضمن ما يلي:

الفرع الأول: الرقابة الإلكترونية في المصارف.

الفرع الثاني: الرقابة الإلكترونية في مراكز الإصلاح والتأهيل.

الفرع الثالث: الرقابة الإلكترونية في التعليم الإلكتروني.

الفرع الرابع: الرقابة الإلكترونية في دائرة السير الأردنية.

الفرع الخامس: الرقابة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء البلديات.

الفرع الاول: الرقابة الإلكترونية في المصارف

اتجهت المصارف التجارية العاملة في الأردن إلى تطبيق الرقابة الإلكترونية، وفقاً لبعد الرقابة على التشغيل، من خلال اتخاذ منظومة إجراءات في بيئة خالية من الأخطاء أو الغش تهدف إلى كفاءة وسلامة العمليات المصرفية ، وحماية النظام المالي والمصرفي ،وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين.

تبرز أهمية الرقابة الإدارية الإلكترونية على المصارف فيما يلي:

1. تسريع إجراءات العمل وتقليل الأخطاء البشرية مما يساعد على تعزيز الكفاءة التشغيلية .
2. سهولة وصول العميل إلى معلوماته وبياناته مما يؤدي إلى تعزيز الشفافية في العمليات المصرفية .
3. تضمن إلتزام المصارف بالقوانين واللوائح المحلية والدولية.
4. مساهمة الأنظمة المتطورة في تحليل البيانات في تقديم تنبيهات مبكرة للمخاطر المحتملة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5.حماية حقوق كل من المودعين والمستهلكين.[18]

وتبعاً لذلك نصت المادة 14 تعليمات البنك المركزي للتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية على " على البنك الامتثال لشروط وقواعد التعامل بالبيانات لبطاقات الدفع بحسب معيار أمن وحماية بيانات صناعة البطاقات PCI DSS.

والعمل على الانتقال في مجال بطاقات الدفع / الائتمان باستثناء البطاقات المدفوعة مسبقاً وبطاقات الانترنت إلى تقنية EMV أي "استخدام الرقابة الالكترونية مع الرقم السري" وذلك خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ نشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية ، وتزويد البنك المركزي خلال تسعين يوماً من تاريخ نشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية بخطط لتنفيذ ذلك [19].

الفرع الثاني: الرقابة الإلكترونية في مراكز الإصلاح والتأهيل

تعتبر مراكز الإصلاح والتأهيل مؤسسات تسعى إلى إعادة تأهيل الأفراد الذين ارتكبوا جرائم أو أفعال مخالفة للقانون من خلال برامج تعليمية، نفسية، اجتماعية يخضع لها الفرد في مراكز الإصلاح والتأهيل وهذا ضمن الرقابة التقليدية لمراكز الإصلاح والتأهيل أما في الوقت الحالي تم التوجه إلى الرقابة الالكترونية حيث يتم وضع الموقوف في بيته بدلاً من مركز الإصلاح وذلك من خلال وضع إسواره أو ما يشبه الساعة توضع في معصم اليد أو الساق لذلك أطلق على هذا النظام السوار الإلكتروني الذي تم توضيح مفهومه في المادة 2 من نظام وسائل وآليات تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية لسنة2022 "السوار الإلكتروني: جهاز إلكتروني يستخدم للمراقبة الإلكترونية لموقع الشخص المعني ضمن خصائص معينة بحيث لا يعيق النشاط الطبيعي"[20] .وجاء هذا تطبيقاً لتعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 32 لسنة 2017 الذي تنص المادة 1/114/أ مكرره منه على "1–في

[18] فراونة ، حازم(2022)،أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي، **مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية، 4**(8)، ص168.

[19] المادة رقم 14 من تعليمات البنك المركزي للتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وتعديلاتها.

[20] المادة 2 من نظام وسائل وآليات تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية لسنة 2022.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ما خلا حالات التكرار ، للمدعي العام أو المحكمة في الأحوال التي يجوز فيها التوقيف في الجنح أن يستعيض عن التوقيف بواحد أو أكثر من التدابير التالية: أ–الرقابة الإلكترونية".[21]

بالإضافة إلى ما جاء في تعديلات قانون العقوبات الأردني في المادة رقم 1/25/ج مكررة التي تنص على "للمحكمة في الجنح وبناءً على تقرير الحالة الاجتماعية فيما خلا حالة التكرار أن تقضي حتى وإن اكتسب الحكم الدرجة القطعية ببديل أو أكثر من البدائل التالية : ج–المراقبة الإلكترونية :هي وضع المحكوم عليه تحت الرقابة الإلكترونية لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة "[22].

وفي الوقت الحالي تعمل وزارة العدل الأردنية ضمن خطة التطوير المستمر لاستحداث نظام للرقابة الإلكترونية كأحد الوسائل البديلة للتوقيف أثناء المحاكمة،والتوقيف الإلكتروني أدخله المشرع الأردني إلى قانون أصول المحاكمات الجزائية الذي ينظم سير الدعوى الجزائية في كافة مراحلها ابتداءاً من مرحلة التحقيق أمام النيابة العامة ومساعديها من أفراد الضابطة العدلية ومروراً بمرحلة المحاكمة أمام المحاكم [23] ولقد تم الإفصاح بأن هذا التعديل من شأنه أن يؤثر إيجاباً على سير عملية التقاضي من خلال تطوير أحكامه لمواكبة تطورات العصر الحديث.

وقد تم الإعلان بأن الرقابة الإلكترونية أكثر مراعاة لحقوق الإنسان تماشياً مع الإصلاح الجنائي وقد جاءت للحد من الكلف المالية كما أنها جاءت مراعية لعادات وتقاليد المجتمع فيما يتعلق بعدم تقبل فكرة توقيف النساء، وتقليل الضغط والازدحام داخل مراكز الإصلاح والتأهيل وتقليل الضغط على المرافق العامة داخل هذه المراكز.

وهنا يرى الباحث إيجابية هذا التوجه كونه سيؤثر في تقدم هذا النوع من الرقابة وشموليته في المستقبل للعديد من المجالات.

---

[21] المادة 114 مكرره من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وتعديلاته لسنة 2017.

[22] المادة 25 مكرره قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته.

[23] بدائل التوقيف في بعض الجرائم-وزارة العدل الأردنية ، الرابط الإلكتروني https://www.moj.gov.jo/DetailsPage/MOJ/NewsDetails.aspx?ID=605 تم الإطلاع عليه في 2024/10/26 الساعة 2:27 PM.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الثالث: الرقابة الإلكترونية في التعليم الإلكتروني

كما رأينا ما حصل خلال جائحة كورونا حيث أغلقت المدارس والجامعات وتم تطبيق التعليم الإلكتروني. وتعتبر تجربة استخدام التعلم الإلكتروني في برنامج التعليم عن بعد، مبادرة ابتكارية ذات أثر استراتيجي تسجل ضمن الانجازات والارتقاء بالعملية التعليمية، والتجربة الأردنية في ظل الظروف الراهنة وكدولة رائدة ومتقدمة في مواجهة تهديدات ومخاطر وباء "كورونا"، مبادرة سيكون لها مساهمة في تطوير منظومة العملية التعليمية، وكذلك ستكون بمثابة خطة احتياطية مجربة في حال داهمتنا تهديدات جديدة وهذه هي كيمياء الابتكار من أجل استمرارية العمل والحفاظ على سلامة الانسان، ووضعت هذه المبادرة حياة وسلامة الطالب والمعلم والأسرة في مركز الاهتمام، لتكون النتيجة نجاحًا بكل المقاييس. الأمر الذي أجبر دول العالم بما فيها الأردن بفرض نظام التعلم عن بعد في جميع المدارس والجامعات، بموجب أمر الدفاع رقم 7 لعام 2020م. مما أوجد حاجة ملحة لدى وزارة التربية والتعليم في الأردن للاستفادة من تقنية التعلم الإلكتروني "التعلم عن بعد". والحاجة إلى تفعيل التعامل مع التعلم الإلكتروني ضمن هذه الظروف المستجدة، منعاً من التقارب الجسدي أو الاختلاط ما بين الطلبة من جهة والمعلمين والطلبة من جهة أخرى خوفاً من انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19. كل ذلك يتطلب ضرورة استخدام أنماط تعليمية حديثة تخدم المنظومة التعليمية بطريقة مبتكرة تحررها من قيود الزمان والمكان وتعالج مشكلاتها الاقتصادية والتعليمية.

ولأهمية الرقابة الإدارية الإلكترونية على التعليم الإلكتروني في الجامعات نصت المادة 11 من تعليمات إدماج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي لسنة 2021 الصادرة استناداً إلى المادة 6 من نظام إدماج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي رقم 96 لسنة 2021 على ما يلي "تلتزم المؤسسات بالآتي :

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أ-تمكين الجهات المعنية بالحوكمة الإلكترونية فيها من متابعة عمليات التعلم والتعليم والتقويم على المنصات لجميع المواد والشُعب ورصدها والتقرير بشأنها وتقديم المساعدة اللازمة للتغلب على التحديات والعقبات والتأكد من إلتزام المعنيين بالأنظمة والتعليمات والأسس الناظمة"[24].

الفرع الرابع: الرقابة الإلكترونية في دائرة السير الأردنية

تعتبر دائرة السير الأردنية من أهم الدوائر التي تتوجه إلى استخدام التقنيات الإلكترونية في أداء مهامها نظراً لدقة هذه التقنية وسرعة إنجاز العمل بواسطتها وتوفيرها الوقت والجهد ، عملت دائرة السير على اتباع هذه التقنيات الإلكترونية نظرًا لأهمية حياة المواطن تبعاً للتوجيهات الملكية السامية التي تقدس حياة المواطنين وتبعاً لازدياد الوفيات نتيجة حوادث السير فلا يكاد ينقي يوم إلا ونشاهد أو نسمع خبر وفاة عدد من الأشخاص بحادث سير. لذلك، فقد عملت دائرة السير الأردنية على استخدام التقنيات الحديثة في العمليات المرورية مثل : الرقابة الآلية و PAD ,والرقابة التلفزيونية في غرف العمليات CCTV ، والكروكا الإلكترونية في الحوادث المرورية[25]. وكذلك، تعد المخالفات التي يتم رصدها باستخدام الكاميرات والرادارات من أهم مظاهر الرقابة الإدارية الإلكترونية على الطرقات سواء كانت هذه المخالفات المتعلقة بالسرعة أو استخدام حزام الأمان أو استخدام الهاتف .

الفرع الخامس: الرقابة الالكترونية ودورها في تحسين أداء البلديات في الأردن.

باعتبار أن البلديات مؤسسات من الضروري تحسين أداءها لأن ذلك سينعكس على جودة الخدمة, وبسبب التغيرات والتطورات العلمية والتقنية السريعة والمستمرة، وأمام تلك التحديات أضحت الإدارة التقليدية والإدارة غير المخطط لها عاجزة عن جعل البلدية قادرة على تقديم الأفضل من الخدمات لمجتمعاتها وأصبح تقديم الخدمات للمواطنين والسعي لزيادة رفاهيتهم أولوية في عمل البلديات في

[24] المادة 11 من تعليمات إدماج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي لسنة 2021 الصادرة استنادًا إلى المادة 6 من نظام إدماج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي رقم (96) لسنة 2021 .

[25] مديرية الأمن العام-إدارة ترخيص السواقين والمركبات ، الرابط الإلكتروني https://www.dvld.gov.jo/ ،تم الإطلاع بتاريخ2024/10/28 الساعة 4:06 PM .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المجتمعات الحديثة ، بل أصبح من الضروري التكيف والتعامل مع التغيير والتطور السريع, لذا أصبحت الحاجة الى تعزيز الإدارة الالكترونية في تطوير عمل البلديات.

ويعتبر تقديم جودة الخدمات من أهم وظائف البلديات منذ نشأتها حتى يومنا هذا ، والسعي لإيجاد أفضل الآليات لتحسين تقديم الخدمة يعني السعي لتحقيق رضا المواطن ، بل يعني تحقيق استقرار المجتمع بشكل عام لأنه تحسين طرق تقديم الخدمات العامة بما يتناسب مع حاجة الواطن. يشعر الأخير بالاطمئنان والثقة ومن أهم البلديات التي تقدم خدمات إلكترونية هي بلدية السلط الكبرى ومثال هذه الخدمات:خدمة رخص المهن الإلكترونية وخدمة الاستعلام عن قطع الأراضي .

وكذلك بلدية جرش الكبرى التي اطلقت منذ فترة وجيزة 19 خدمة إلكترونية بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية والاقتصاد الرقمي ومن هذه الخدمات: تصديق عقد الإيجار وترخيص أبراج الاتصالات والأعمال الإنشائية وبراءة ذمة مالية على العقار وغيرها من الخدمات الإلكترونية .[26]

الخاتمة :

في نهاية بحثنا الموسوم بالرقابة الإدارية الإلكترونية واقعها ومستقبلها في الأردن تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تتمثل بالآتي:

أولاً: النتائج :

1. تبين وجود حاجة لبنية تحتية تكنولوجية حديثة واستخدامها في الرقابة الإلكترونية في المؤسسات العامة.

[26] وكالة الانباء الأردنية ،بلدية جرش تطلق 19 خدمة إلكترونية ،الرابط الإلكتروني https://www.petra.gov.jo/Include/Main.jsp?lang=ar تم الاطلاع عليه في 2024/10/27 الساعة PM7:40.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. حاجة الإدارات العامة للمخصصات المالية لمواكبة التطور في الرقابة الالكترونية.

3. وجود نظام قانوني خاص ينظم العمل الإداري الإلكتروني إلا أنه بحاجة لإعادة هيكلة لمواكبة تطورات الرقابة الإدارية الالكترونية الحديثة.

4. تبين عدم معرفة بعض العاملين في الإدارات في استخدام التكنولوجيا الحديثة مما يصعب معه تطبيق الرقابة على أعمال الإدارة الالكترونية.

ثانياً: التوصيات

1. العمل على إيجاد بنية تحتية تكنولوجية وبشرية لاستخدامها في الرقابة الالكترونية للإدارة..

2. إيجاد وسائل فعالة لجمع المخصصات المالية وتخصيصها لعملية تطوير الرقابة الالكترونية .

3. تطوير النظام القانوني الذي يعنى بالعمل الإداري الالكتروني وآلية الرقابة الالكترونية لموائمته مع الواقع الإداري الحديث.

4. تحفيز الموظفين على استخدام الإدارة الإلكترونية والتوسع في استخدامها، لزيادة حجم العمل المنجز وزيادة كفاءتهم والعمل على إعطاهم الدورات والندوات التدريبية وترسيخ ثقافة قبول المدراء والموظفين لهذا النوع من الرقابة

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

أحمد، محمد سمير (2009)،**الإدارة الالكترونية**، عمان: دار الميسرة ،ط1.

د. بسيوني، عبد الحميد(2008) ، **الحكومة الإلكترونية تنمية وبناء الدولة**، ج1،بيروت: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،ط1.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

د. الخولي، عمر و د. المصري، صباح (2012)، **مبدأ المشروعية بين الشريعة الإسلامية وبين النظم الوضعية "دراسة مقارنة"**، بدون ناشر، جدة.

السالمي، علاء الدين عبد الرزاق (2006)، **نظم دعم القرارات**، ط1، الأردن: دار وائل للنشر.

الضحيان، عبد الرحمان (1994)، **الرقابة الإدارية المنظور الإسلامي المعاصر تجربة السعودية**، الرياض: مطبعة المدينة.

العبود، فهد بن ناصر (2003)، **الحكومة الألكترونية بين التخطيط والتنفيذ**،

الرياض: مكتبة فهد الوطنية، السعودية.

غراب، كامل السيد و حجازي، فادية محمد(2000)، **نظم المعلومات الإدارية : مدخل إداري**، مصر: مكتبة الإشعاع.

كوسا، اياد و رفقة، ايفا (2000)، **شبكات الحاسب النظرية والتطبيق**، سوريا: شعاع للنشر والتوزيع.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

أبو أمونة، يوسف محمد يوسف(2009)، **واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونيا في الجامعات الفلسطينية النظامية–قطاع غزة** (رسالة ماجستير غير منشورة)،الجامعة الإسلامية، غزة.

السميري، مريم عبد ربه(2009)، **درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة وسبل التطوير** (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة.

الأبحاث والمجلات العلمية:

م. جاسم، فائز عبد الحسن(2017)، استخدام الرقابة الإلكترونية في الحد من تسجيل العمليات غي القانونية في البطاقة التموينية نموذج مقترح لبرنامج رقابة إلكترونية، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،14**(2).

عون، بشير (2023)، الإدارة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها، **مجلة الأستاذ**، (24)، 48–57.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فراونة ، حازم(2022)،أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي، **مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية،4 (8).**

د.وردة،خلاف2021،دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري،**المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية،6 (3).**

القوانين والأحكام القضائية:

قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته.

نظام وسائل وآليات تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية لسنة 2022.

قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وتعديلاته لسنة 2017.

تعليمات إدماج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي لسنة 2021 الصادرة استنادًا إلى المادة 6 من نظام إدماج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي رقم (96) لسنة 2021 .

تعليمات البنك المركزي للتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وتعديلاتها.

المواقع الإلكترونية:

بدائل التوقيف في بعض الجرائم-وزارة العدل الأردنية ، الرابط الإلكتروني https://www.moj.gov.jo/DetailsPage/MOJ/NewsDetails.aspx?ID=605 تم الإطلاع عليه في 2024/10/26 الساعة 2:27 PM.

مديرية الأمن العام-إدارة ترخيص السواقين والمركبات ، الرابط الإلكتروني https://www.dvld.gov.jo/ ،تم الإطلاع بتاريخ 2024/10/28 الساعة 4:06 PM .

وكالة الانباء الأردنية ،بلدية جرش تطلق 19 خدمة إلكترونية ،الرابط الإلكتروني https://www.petra.gov.jo/Include/Main.jsp?lang=ar تم الاطلاع عليه في 2024/10/27 الساعة 7:40PM.

المصادر الأجنبية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Hamed, Al-Rjoub & Zabian, Arwa & Qawasmeh, Sami 2008. Electronic Monitoring: The Employees Point Of view, **Journal of Sciences, 4(**3).